

يُفرض حظرٌ مشدّدٌ على استعمال هذه المادّة حتّى الساعة السادسة صباحاً بتوقيت نيويورك (العاشرة صباحاً بتوقيت غرينتش)، السّابع من سبتمبر/أيلول 2005

## المزيد من المعونة حيويّ لاستئصال الفقر المدقع، كما يقول تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التعهدات الجديدة بالمعونات مرحّبٌ بها، لكنّ الموارد الإضافية والإصلاحات العميقة في المعونة الدوليّة مستلزّمة لإنجاز الأهداف المتعلقة بالفقر؛ وفق ما يؤكده تقرير التنمية البشريّة للعام 2005

الأمم المتّحدة، 7 سبتمبر/أيلول 2005 - تمثّل الزيادات الموعودُ بها حديثاً في المعونة لأفقر بلدان العالم خطوة بارزة ستساعد في مكافحة الفقر، كما يقول تقرير التنمية البشريّة للعام 2005. لكنّ التقرير يُنبئُ إلى أنّ تحقيق أهداف التنمية للألفية ما زال في حاجةٍ إلى تزويد الفقراء بمساعداتٍ أكبر، وأفضل.

يقول المؤلّف الرئيسيّ للتقرير، كفن وتكنز، إنّ "إصلاح منظومة المعونة الدولية هو من أكثر الأولويّات الملحة التي تواجه الحكومات في مستهلّ السنوات العشر من العدّ التنازلي لبلوغ أهداف التنمية للألفية بحلول العام 2015".

يرسمُ تقرير التنمية البشريّة للعام 2005 صورةً بيانيّةً للتطوّرات الحاصلة منذ توقيع إعلان الألفية عام 2000، ويقول إنّ كأسّ المعونات هي الآن نصفُ ملأنة، بعد أن كانت فارغةً إلى ثلاثة أرباعها. فإيّا قمة غلانيغلز لمجموعة الاقتصاديات الصناعيّة الرئيسيّة الثماني في يوليو/تموز، تعهدّ المانحون الالتزام بتوفير 50 مليار/بليون دولار أميركيّ إضافيٍّ من المعونات طوال العقد المقبل.

ويقول التقرير إنّ الزيادات أتت ضمن إطار مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل المعونات الذي عُقد في مونتيري بالمكسيك عام 2002، عندما التزمت البلدان النامية بتطبيق السياسات السليمة والحكم الرشيد وأحكام القانون؛ وتعهدت الجهات المانحة في المقابل بتوفير معونات أكبر - وأفضل. وبحسب ما جاء في التقرير، تأتي الزيادات في وقتٍ يشهد خلاله العديد من البلدان المانحة ضغوطاً ماليّة حادة؛ وتبيّن أنّ المانحين يبذلون جهوداً حقيقيّة لتسريع عجلة التقدّم باتجاه الأهداف الإنمائيّة للألفية.

لكنّ فريقَ تقرير التنمية البشريّة للأبحاث يُشير إلى أنّ بعض أغنى بلدان العالم لا تزال بين أقلّ المانحين سخاءً؛ وأنّ ضمان وفاء البلدان الثريّة بتعهداتها في غلانيغلز يستلزم مزيجاً من اليقظة، والحملات الإقناعيّة للرأي العام، والعزيمة السياسيّة.



<http://hdr.undp.org>

للاتصّلات الإعلامية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نيويورك:

Mattias Johnsson

هاتف: +1 212 906 5244/5247

محمول: +1 212 906 5244

Mattias.johnsson@undp.org

باريس وجنيف:

Marisol Sanjines

هاتف: +1 212 906 5244

محمول: +1 212 906 5244

Marisol.sanjines@undp.org

بروكسل:

Jean Fabre

هاتف: +1 212 906 5244

محمول: +1 212 906 5244

Jean.fabre@undp.org

بروكسل:

Diana Moli

هاتف: +1 212 906 5244

diana.moli@undp.org

كوبنهاغن:

Ragnhild Jimerslund

هاتف: +45 33 46 71 00

محمول: +45 33 46 71 00

ragnhild.jimerslund@undp.org

برنيسلانا:

Sandra Pralong

هاتف: +41 22 919 237 238

محمول: +41 22 919 237 238

sandra.pralong@undp.org

لندن:

Chandrika Deshpande

هاتف: +44 (0) 20 7296 5228

محمول: +44 (0) 7987 870 266

chandrika.deshpande@undp.org

واشنطن:

David Yang

هاتف: +1 202 331 9120

محمول: +1 202 331 9120

david.yang@undp.org

توكيو:

Chisa Mikami

هاتف: +81 3 5477 4701

محمول: +81 90 7200 2290

chisa.mikami@undp.org

باتوكو:

Cherie Hart

هاتف: +66 2 288-2122

محمول: +66 1 918 1066

cherie.hart@undp.org



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في تقييمٍ للتحديّ الذي تواجهه مجموعةُ البلدان الصناعيّة الرئيسيّة الثمانية، يُبرز التقريرُ بعضَ المُقلقات المُلحة. ويقول إنَّ على ألمانيا وإيطاليا إجراءَ تعديلاتٍ كبيرة في خطّتيهما الرَّاهنتين لإنفاقِ المعونة، إن كانتا تُريدان تحقيقَ غاية الاتّحاد الأوروبي بإيصالِ نسبةِ المعونات من الدّخل القوميّ الإجماليّ إلى 0.51% بحلول العام 2010. صحيحٌ أنّ الولاياتِ المتّحدة واليابان تعهدتَا بزيادةِ معوناتهما، إلّا أنّهما من دونِ زياداتٍ إضافيّة ستظلّان في سنة 2010 تتفّقان 0.18% فقط من الدّخل القوميّ الإجماليّ؛ أي أقلّ من أيّ جهةٍ أخرى مانحةٍ للمعونات. ويُحاجُّ التقريرُ بأنَّ كندا، الوحيدة في مجموعة الثمانية التي لديها فائضٌ ماليّ، مؤهّلةٌ على نحوٍ فريدٍ لتحديدِ موعدٍ مبكرٍ ترفع فيه نسبةَ معوناتها من مجملِ الدّخل القوميّ إلى 0.7%.

### المعونة المستنزّمة لسدّ فجوة الموارد

يرى تقريرُ التنمية البشريّة للعام 2005 أنّ الحُجّةَ المقنعة للمعونة قائمةٌ على أساسِ العدالة الاجتماعيّة، والمصلحةِ الذاتيّةِ المتنوّرة في الرّخاء المشترك والأمن الجماعيّ. ويدعم فريقُ الأبحاثِ نتائجَ البحثِ الواردة في تقريرِ مشروع الأمم المتّحدة للألفيّة، وتقريرِ المفوضيّة لأجلِ أفريقيا التي ترعاها المملكة المتّحدة؛ مستخلصاً أنّ بلداناً عديدة ستكون، في غيابِ ازديادِ المعونة، مفقرّةً إلى الموارد الماليّة لتطويرِ البنية التحتيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، المتطلّبة لتحقيقِ أهدافِ التنمية للألفيّة.

يعترف التقريرُ بوجودِ سجلٍّ متباينٍ للمعونات في الماضي، وبالأخطار التي تنطوي عليها المستوياتُ العالية من الاتّكال على المعونة؛ لكنه يفرض بصورةَ حاسمة حُججَ المتشائمين بشأنِ المعونات. ويُشير إلى بلدانٍ مثل إثيوبيا وبنغلاديش وموزامبيق بوصفها أمثلةً على إعطاءِ الشراكات الجديدة في المعونات نتائجَ حقيقيّة، ويحدّض الحُجّةَ القائلة إنّ زيادةَ رئيسيّة في المعونة ستفضي إلى تشوّهاتٍ اقتصاديّةٍ محليّةٍ مُضرة.

ويُعلن التقريرُ أنّ التوجية الصحيح للمعونات يُسهم في تقدّمِ التنمية البشريّة. فقد اكتشَف في زامبيا أنّ من دونِ المعونة سيهبط الإنفاق في القطاعِ الصحيّ من 8 دولارات للفرد إلى 3 دولارات، مع ينطوي عليه هذا الهبوطُ من تأثيراتٍ تدميريّة في مكافحة الأيدز/السّيدا وغير ذلك من مشاكلِ الصّحة العامّة. وفي مصر، يُنوّه التقريرُ ببرنامجٍ قوميّ للسيطرة على الأمراض الإسهاليّة، تدعمه وكالةُ التنمية الدوليّة الأميركيّة ومنظمةُ الصّحة العالميّة، ساعد في تخفيضِ وفيات الرُضع بنسبة 82% خلال خمس سنوات؛ منقداً بذلك حياةَ 300 ألف طفل. وفي تنزانيا، التحق 1.6 مليون طفلٍ إضافيّ بالمدارس؛ بعد أن مولّت المعوناتُ الخارجيّة عام 2003 إزالةَ الضريبة المفروضة على المستفيدين من التّعليم.

### على البلدان الأكثر ثراءً أن تفي بالمتطلّب منها في الصّفقة

يتحدّى التقريرُ ذلك التّصورَ بأنّ سخاءَ البلدان الغنيّة في معوناتِها يُجاري مستوياتِ العيش المتصاعدة، مشيراً إلى وجودِ فجوةٍ في السّخاء. فمنذ العام 1990، ازداد الدّخلُ للفرد في البلدان الغنيّة بمعدّل 6070 دولاراً بالأسعار الثّابتة، فيما انخفضت المعونةُ من البلدان الغنيّة إلى البلدان الفقيرة فعلاً بقيمة دولارٍ واحدٍ للفرد.

من حيث المجموع الكلي بالدولار، وجد التقرير أن الولايات المتحدة هي أكبر مُزوّد بالمساعدات الإنمائية في العالم. فمن بين 12 مليار دولار من إجمالي الزيادات التي قدّمتها الجهات المانحة في فترة 2002-2004، أوصلت الزيادات الأميركية الحديثة العهد قيمة مدفوعات الولايات المتحدة إلى 8 مليارات دولار؛ وهو ما يُمثّل كبرى الزيادات في برامج المعونات القومية الأميركية منذ ستينات القرن العشرين. لكنّ التقرير استخلص أيضاً أن نسبة المعونات من الولايات المتحدة إلى دخلها القومي الإجمالي ازدادت من قاعدة كانت 0.10% عام 2000 إلى 0.16% فقط عام 2004؛ ما يضعها في مركز متخلف جداً عن مانحين آخرين. ويُضيف التقرير أن ما يزيد على 40% من زيادة المساعدات الإنمائية الأميركية بمقدار 3.8 مليار دولار في سنة 2003، خصّص للعراق.



وجاء في التقرير أن خمسة بلدان - الدانمرك والسويد ولوكسمبورغ والنرويج وهولندا - وفّت بهدف الوصول إلى نسبة 0.7% من إجمالي الدخل القومي، أو تجاوزتها؛ فيما تعتزم فرنسا والمملكة المتحدة تحقيق هذه الغاية بحلول العام 2013.

### جعل المعونة أكثر فعالية

لكنّ المعونات الإضافية لن تساعد في إنجاز أهداف التنمية للألفية، كما يُنذر التقرير، ما لم تُقدّم البلدان الغنية أيضاً على إصلاح السبل التي تُوفّر من خلالها المخصّصات المالية. ويؤكد المؤلفون على حاجة البلدان الفقيرة إلى معونات يُمكن التنبؤ بها؛ تُقلّل التكاليف التعاقدية للصفقات إلى الحد الأدنى، وتزيد قيمة المردود المالي إلى الحد الأعلى. مع ذلك، فإنّ هذه البلدان غالباً ما تتلقّى مساعدات لا يمكن التنبؤ بها، وغير منسّقة، ومطوّقة بشروط لا تعكس تفاعليات الإصلاحات الداخلية، ومقيّدة بمشتريات من البلدان المانحة. ويقول التقرير إنّ المعونات الخارجية غير يقينية إلى حدّ أنّ مخصّصات العون الحالية تجعل من الصّعب على البلدان النامية أن تُخطّط قُدماً لإنفاقات مثل مرتبات المدرّسين وتعمير البنية التحتية.

ووجد فريق الأبحاث أنّ للتّسويق الضّعيف من المانحين، وتفضيلهم العمل خارج نطاق الأجهزة الحكومية، ومتطلّباتهم الزائدة عن الحدّ من التقارير، مفعول زيادة التكاليف التعاقدية وتخفيض فعالية المعونة. ويُقلّ في التقرير عن وزير المالية الأفغاني السابق، أشرف غاني، أنه كان يُمضي 60% من وقته في إبلاغ المانحين عمّا يجري؛ مشيراً إلى أنه "كان من الممكن تخصيص هذا الوقت، بدلاً من ذلك، لجمع الإيرادات المحلية وإدارة الإصلاح الداخلي".

يرى التقرير أنّ البلدان المانحة تُقوّض أيضاً فعالية برامجها الإنمائية ذاتها عبر تقييد المعونة بشراء منتجاتها، إذ إنّ ترتيبات كهذه تُكلّف البلدان النامية ما يصل إلى 20% أكثر ممّا تدفعه لشراء السلع نفسها من الأسواق المفتوحة. ويساوي ذلك، وفقّ تقديرات جديدة في تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ضريبة على المعونات بقيمة 5-7 مليارات

دولار سنوياً؛ تدفع منها بلدانُ الدَّخْل المنخفض مليارين و600 مليون دولار كلَّ عام. و"تُكَلَّف ضريبةُ المعونة المقيَّدة أفريقياً وحدها 1.6 مليار سنوياً - وهو تحويلٌ هائل للموارد عن الاستثمارات في تخفيض الفقر،" كما يقول التقرير؛ الذي يدعو إلى إلغاء كلِّ أنواع المعونة المقيَّدة بين عامي 2006 و2008.

وجاء في التقرير أنَّ الصَّنَاديقَ الماليَّةَ الدوليَّة، مثلَ 'الصَّنَدوقِ الكونيِّ لمكافحة الأيدز/السَّيدا والسَّلِّ والمَلاريا' وغيره من المبادرات المتعدِّدة الأطراف، هي بديلٌ قيِّم؛ لأنها تُبيِّن بالشَّواهد كيف يُمكن لتعدُّدية الأطراف "تقديمُ ميزاتٍ لحوكمة المعونة، وتخفيضُ مخاطر المُحاباة من قِبَل المانحين، واصطفافُ تدفُّقِ المعونات مع الأولويَّات القوميَّة للتنمية."

### هل في مقدور البلدان المانحة تحمُّلُ تقديم المزيد؟

يُدرِكُ التقريرُ أنَّ لكلِّ بلدٍ مانحٍ قيوده الماليَّة الخاصَّة به، لكنه يرى أنَّ المساعدات الإنمائيَّة لا تزال، بالمقارنة مع بنودٍ أخرى في الميزانيات، قليلةً جداً؛ وأنَّ زيادتها سوف تترك أثراً في حدِّه الأدنى على ماليَّات البلدان المانحة، بينما يكون لها في الوقت عينه وقعٌ رئيسيٌّ على إنقاذِ أرواحٍ بشريَّة في أفقر البلدان.

### مقترحاتٌ لتحسين المعونات الخارجية

يُوجزُ تقريرُ التنمية البشريَّة للعام 2005 أيضاً بضعة مقترحاتٍ لبرامجٍ معوناتٍ محسَّنة ترتبط على نحوٍ أفضلٍ بالأولويَّات القوميَّة للتنمية البشريَّة في كلِّ بلدٍ مستفيدٍ منها:

وضعُ جدولٍ زمنيٍّ محدَّدٍ لزيادة نسبة المعونة من إجماليِّ الدَّخْل القوميِّ إلى 0.7% بحلول العام 2015. يتعيَّن على الجهات المانحة أن تلتزم في ميزانياتها بالوصول عام 2010 إلى تخصيص نسبة 0.5% كحدِّ أدنى، للتمكُّن من جعل الغاية المرجوة بحلول العام 2015 قريبةً المنال.

توفيرُ تمويلٍ لأعوامٍ متعدِّدة، ويُمكن التنبؤُ به، عبر برامجٍ حكوميَّة. يجب على المانحين وضعُ أهدافٍ أكثرَ طموحاً لتوفير تدفُّقاتٍ مستقرَّة من المعونات، والعملِ عبر المنظومات القطريَّة، وبناء القدرة. وبحلول العام 2010، يستوجب الأمرُ كونه 90% على الأقلِّ من المعونات تُوزَّع وفقَ مواقيتٍ متفقٍ عليها.

تبسيطُ المشروطيَّة. ينبغي لمشروطيَّة المعونات أن تُركِّز على الأكثرَ جوهريَّة، كما ينبغي للمستلزمات من إجراءات السياسات أن تُرسى على نحوٍ راسخٍ في برامجٍ إصلاحيةٍ متفقٍ عليها، لكنها تُنفَّذ بدافعٍ داخليٍّ.

إنهاءُ المعونات المقيَّدة. في أحيانٍ أكثرَ بكثيرٍ ممَّا يلزم، تعني شروطُ المانحين المرهقة إنفاقَ أموالِ المعونات على نحوٍ غير فعَّال، وأحياناً عدم وصولها على الإطلاق إلى المقصودين بالانتفاع منها. وهذه ممارسةٌ يجب وقفُها الآن.

معالجة الدين غير المحتمل. يتعين جعل التزامات خدمة الدين متمشية مع قدرة البلدان المدينة على الدفع من دون أن تعرّض للخطر تقدّمها باتجاه أهداف التنمية للألفية.

\* \* \* \*

**عن هذا التقرير:** في كل عام منذ سنة 1990، يفوض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقاً مستقلاً من الخبراء مهمة إعداد تقرير التنمية البشرية لاستكشاف قضايا رئيسية تكون موضع اهتمام عالمي شامل. وتقدم شبكة استشارية عالمية النطاق، مكونة من قياديين في عالم الأكاديميا والحكومات والمجتمعات المدنية، مساهمات من البيانات والفكر وأفضل الممارسات لدعم التحليلات والمقترحات المنشورة في التقرير. ويتطّلع مفهوم التنمية البشرية إلى أبعد من دخل الفرد، وتنمية الموارد البشرية، والاحتياجات الأساسية كقياس للتقدم البشري؛ كما يُعَيّن عوامل مثل حرية الإنسان وكرامته، وفعالية البشر، أي دور الناس في التنمية. ويحاول تقرير التنمية البشرية للعام 2005 إثبات أن التنمية في نهاية الأمر هي "سلسلة من العمليات المتعاقبة لتكبير خيارات البشر"، لا مجرد رفع المداخل القومية. تنشر تقرير التنمية البشرية للعام 2005، بالإنكليزية، دار النشر التابعة لجامعة أوكسفورد.

**عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة الإنماء العالمية للأمم المتحدة التي تُناصر التغيير وتصل البلدان بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الناس في تكوين حياة أفضل؛ كما أننا موجودون على الساحة في 166 بلداً، نعمل معها على إيجاد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية. وفيما تُنمّي هذه البلدان قدراتها المحلية، فإنها تُفيد من العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن الحيز الواسع لشركائنا. للمزيد من التفاصيل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: <http://www.undp.org>.